نشاطات

"إدارة الأمن النووي": من صراع الإرادات إلى حوار الإرادات

"إدارة الأمن النووي"، هو عنوان رسالة الدكتوراه للعميد في الأمن العام ايلي الديك، الذي تناول فيها التحولات في طبيعة النزاعات الدولية وتنامي مخاطر الإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية. كما ناقش فيها سبل تطوير مفهوم "إدارة الأمن النووي" من خلال تعزيز التعاون الدولي والأطر القانونية والحوكمة الأمنية، والانتقال من منطق صراع الإرادات الى حوار الإرادات، مما يسهم في الحد من مخاطر الصراعات النووية، وحماية الأمن والسلم الدوليين

تكمن أهمية هذا البحث في كونه دراسة علمية معمقة تتناول واحدا من أكثر الملفات حساسية وتعقيدا في عالم اليوم، في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وتصاعد التهديدات النووية، وتنامي مخاطر الإرهاب النووي والتطورات التكنولوجية المتلاحقة. اذا، اختيار هذا الموضوع لم يكن مجرد بحث أكاديمي، بل استجابة لواحد من أكثر الملفات إلحاحا وتأثيرا في مستقبل الأمن العالمي، اذ يقدم رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير مفهوم إدارة الأمن النووي، مما يجعل توصياته مرجعا يمكن الإفادة منه في رسم السياسات العامة وتعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية والاستراتيجيات الامنية، ودعم جهود التعاون الدولي في حماية الأمن والسلم العالميين.

يعكس اختيار العميد الديك لهذا الموضوع إدراكا مبكرا لأهميته الاستراتيجية، وإيمانا بأن مستقبل الأمن الدولي بات مرتبطا بقدرة الدول على الانتقال من إدارة الأزمات الى إدارة المخاطر قبل وقوعها.

"الأمن العام" اطلعت على مضمون البحث وأهميته وكيفية الإفادة منه، في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وتزايد المخاطر المتعلقة بالأمن والإرهاب النوويين.

يقول العميد الديك لـ"الامن العام"، إن "الإرهاب النووي يشكل أحد أكثر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، واحتمال حصول جهات غير حكومية على مواد أو أسلحة نووية واستخدامها، يمثل تهديدا فريدا وشديد الخطورة نظرا لقوة التكنولوجية النووية التدميرية الهائلة"، معتبرا أن "عواقب مثل هذا الحدث لن تقتصر على الخسائر البشرية الفورية فحسب، بل ستشمل أيضا دمارا بيئيا طويل الأجل وانهيارا اقتصاديا، وزعزعة للاستقرار الأمني العالمي".

وعن هدف اختيار هذا الموضوع وأسبابه، قال: "يهدف البحث الى تشخيص معمق للنزاعات العالمية وإظهار مؤشرات تنامي احتمالات اندلاع الصراعات النووية، واستخلاص إطار عملي لإدارة الأمن النووي حفاظا على مستقبل البشرية".

أما أسباب اختياره لهذا البحث، فتنقسم الى جزئين: الأول يتعلق بالمسار الوظيفي والعملي الذي فتح له آفاقا نحو هذا المجال، والثاني يتعلق بنظرته ومواكبته لقضية التسلح النووي وانعكاسه على العلاقات بين الدول. عن هذين السببين يقول: "تم انتدابي من المديرية العامة للأمن العام لتمثيلها في لجنة كانت ترأسها القاضية الراحلة ماري دنيز المعوشي، والتي كانت تضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية وبعض الوزارات المعنية بكل ما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية "CBRN"، وما قد ينتج من الحوادث المتعلقة بها من أخطار تهدد المجتمع. ثم عملت مع الهيئة الوطنية للطاقة الذرية التي يرأسها الدكتور بلال نصولي والتي تعمل لصالح رئاسة مجلس الوزراء في متابعة التزام لبنان بتنفيذ الإتفاقيات الدولية ذات الصلة".

الجزء الثاني من البحث، يمكن تلخيصه بما يلي:

- انتقال النزاعات بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة ضمن نموذج الاستراتيجيات العسكرية غير المباشرة، وأبرزها تنامي السباق نحو التسلح النووي للحفاظ على هامش حرية العمل المتاح أو توسيعه.

- اتجاه النزاع من عولمة أحادية القطب إلى تجاذب أقطاب مع ضيق لهامش حرية العمل المتاح، مما أدى الى دفع العاملين على "تقدير الموقف" في المحافل الدولية المعنية نحو نموذج الاستراتيجية العسكرية المباشرة (أوروبا: أوكرانيا وروسيا نموذجا، وكذلك الحرب الإيرانية - الأميركية - الإسرائيلية، ومنطقة الشرق الأوسط عموما).

- ازدياد وتيرة الاستحواذ على الأنشطة والتبادلات الاقتصادية وسلاسل التوريد بتفعيل من الثورة التكنولوجية ورفع مستوى التحديات مع ضيق في هامش حرية العمل المتاح وتنافس في إدارة الموارد الحيوية، مما يؤدي تاليا إلى الاندفاع، عند "تقدير الموقف"، إلى مزيد من الاتجاه نحو استعمال العنف. وقد اختار العميد الديك جامعة باريس للقيام ببحثه، الذي يتألف من 163 صفحة بعنوان "إدارة الأمن النووي"، ويتناسب مع المستوى الأمني بسبب تنامي خطره الإقليمي والدولي. وقد حضرت الدكتورة المشرفة على البحث الى لبنان لتسليمه شهادة الدكتوراه المعترف بها أيضا من جامعة كاليفورنيا.

بعد الإطلاع على مضمون البحث وأبرز عناوينه التي تشمل كيفية إدارة الأمن النووي، يمكن استخلاص بعض النقاط الأساسية في هذا الإطار ومنها: نقل مفهوم الاستراتيجية عموما، بتحولها من "صراع الإرادات" إلى مفهوم "حوار الإرادات" وتاليا توسيع هامش الزمن المأزوم حاليا من خلال إعادة الضغط نحو الاستراتيجيات غير المباشرة وغير المثقلة بعوامل الردع المباشر والعنيف للتمكن من الحفاظ على هامش العمل المتاح وتخفيض التسابق نحو التسلح النووي وتنامي خطورة عدم إتقان فن "إدارة الأمن النووي"، إضافة الى التحول من مفهوم "الأمن النووي" القائم على الردع بالتوازن، بهدف الحفاظ على المصالح، إلى مفهوم "فن إدارة الأمن الحيوي، (الاعتماد على الموارد الطبيعية - البيئة...)، وذلك بتوزيع أفضل للثروات ضمن منظومة جديدة يمكن استحداثها بالتوازي مع الهيئات الدولية الحالية، وأيضا السيطرة الفعلية على النفايات النووية أو القذرة. كما أن هناك عاملا إضافيا هو الذكاء الاصطناعي (AI)، الذي دخل على التشخيص الاستراتيجي والقرارات التكتية. وتكمن خطورته في سوء تقدير الموقف، في ظل التضارب في المعلومات والابتعاد عن العامل الإنساني (مثل إهمال الناحية الإنسانية عبر المسؤول المؤتمن على اتخاذ القرارات أو التحضير لها). في ظل هذا الواقع، يجب العودة إلى إعادة التسلح الخلقي والأخلاقي Moral Rearmament، وبخاصة عبر معالجة معضلة "القنبلة الديموغرافية" إقليميا ودوليا، كونها عاملا حاسما في اختلال التوازنات بين الأقطاب المتناحرة. كما يجب التنبه الى نمو الأصوليات، وبخاصة الدينية منها، مع القدرة على الاستحواذ على القنابل القذرة - شبه النووية - لتحقيق أهدافها المدمرة. ومن أبرز التحديات التي يتطرق إليها البحث أيضا، صدمة المستقبل The Shoque of the Futur بسبب سيطرة ثلاثة عوامل على العقل البشري، وهي: VUCA، أي Volatility, Uncertainty, Complexity, Ambiguity، ويمكن اختصارها بكلمة "اللايقين"، اضافة الى سجن العقل (panoptikum/panopticon)، و Big Data أو AI (نحن نفكر عنك ونحدد خياراتك)، وبالتالي فقدان الهادية أو "البوصلة" الخلقية للتقدم البشري.

الإرهاب النووي

يتطرق البحث الى الإرهاب النووي الذي يمكن تنفيذه بأساليب عدة تثير القلق، وهي تتراوح بين سرقة المواد النووية أو الحصول عليها بشكل غير مشروع، بما في ذلك اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم، وتخريب المنشآت النووية مثل محطات الطاقة أو مفاعلات البحوث. اضافة الى ذلك، هناك احتمال "مرعب" يتمثل في قيام الإرهابيين بتركيب أجهزة نووية مرتجلة (INDs) أو قنابل قذرة، والتي تستخدم في المتفجرات التقليدية لنشر المواد المشعة، مما يسبب تلوثا واسعا وحالة من الهلع.

وبحسب البحث، فإن منع الإرهاب النووي يتطلب نهجا متعدد الأوجه لمعالجة نقاط الضعف في كل مرحلة من مراحل دورة الوقود النووي، ويشمل ذلك تأمين المنشآت النووية، وتعزيز ضوابط الحدود وضوابط التصدير لمنع الإتجار غير المشروع بالمواد النووية، وتحسين نظام المساءلة عن المواد النووية وتدابير الحماية الفيزيائية. إضافة إلى ذلك، يعد التعاون الدولي أمرا حيويا لتبادل المعلومات الاستخباراتية وبناء القدرات وتطوير الأطر القانونية لملاحقة الأفراد المتورطين في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب النووي. تستند الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب النووي إلى مبادرات دولية مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540، الذي يلزم جميع الدول تنفيذ تدابير لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، إلى الجهات غير الحكومية. كما تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) دورا حاسما في تعزيز الأمن النووي من خلال نظام الضمانات الشامل الخاص بها، والخطوط الإرشادية للأمن النووي، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء لتعزيز بنيتها التحتية للأمن النووي.

ويخلص البحث الى التأكيد بأن الإرهاب النووي يستدعي حتمية التعاون العالمي، والالتزام المستمر بتعزيز تدابير الأمن النووي لمنع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة أو المواد النووية واستخدامها لأغراض تدميرية.

إطار اتفاقية ICSANT: الأساس والأهمية والعقبات

يفرد البحث جزءا للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (ICSANT)، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005، وهي الإطار القانوني الرئيسي لتجريم أعمال الإرهاب النووي ومنعها. وهي تحدد التزامات واضحة للدول الأطراف لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الأعمال التي تنطوي على الحيازة أو الاستخدام غير المشروع للمواد المشعة أو الأجهزة النووية، والتصدي لها. تهدف الاتفاقية إلى سد الفجوات في القانون الدولي، من خلال التركيز على الجهات غير الحكومية وتدوين الجرائم المتعلقة بالإرهاب النووي ضمن صك شامل وملزم قانونا.

يمتد نطاق المعاهدة إلى تجريم التهديدات والمحاولات لاستخدام المواد النووية، وشرط الملاحقة القضائية أو تسليم المجرمين، والالتزام بالتعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية. ومن خلال توحيد الأنظمة القانونية الوطنية تحت معيار موحد، تعزز الاتفاقية القدرة العالمية على ردع الإرهاب النووي والاستجابة له، مما يشكل حجر الزاوية في البنية التحتية الدولية للأمن النووي. على الرغم من أهميتها، لا يزال تحقيق الانضمام العالمي والتنفيذ الكامل للاتفاقية يشكل تحديا مستمرا. ففي حين صدقت أكثر من 120 دولة على المعاهدة، إلا أن العديد من الدول الرئيسية، لا سيما تلك التي لديها برامج نووية متقدمة أو مواقف جيوسياسية إستراتيجية، لم تصبح أعضاء فيها بعد. تتنوع الأسباب بين الحساسيات السياسية والالتزامات المعاهدية المتداخلة والمخاوف بشأن السيادة والتحقق أو التعقيد التشريعي. أما عقبات التنفيذ فهي: الفجوات التشريعية، اذ تفتقر بعض الدول إلى التشريعات الوطنية الشاملة لتجريم ◄

العميد ايلي الديك.

> منع الإرهاب النووي يتطلب نهجا متعدد الأوجه لمعالجة نقاط الضعف في كل مرحلة

بلدية
بصاليم،
مزهر
والمجذوب

BSALIM,
MEZHER
& MAJZOUB
MUNICIPALITY

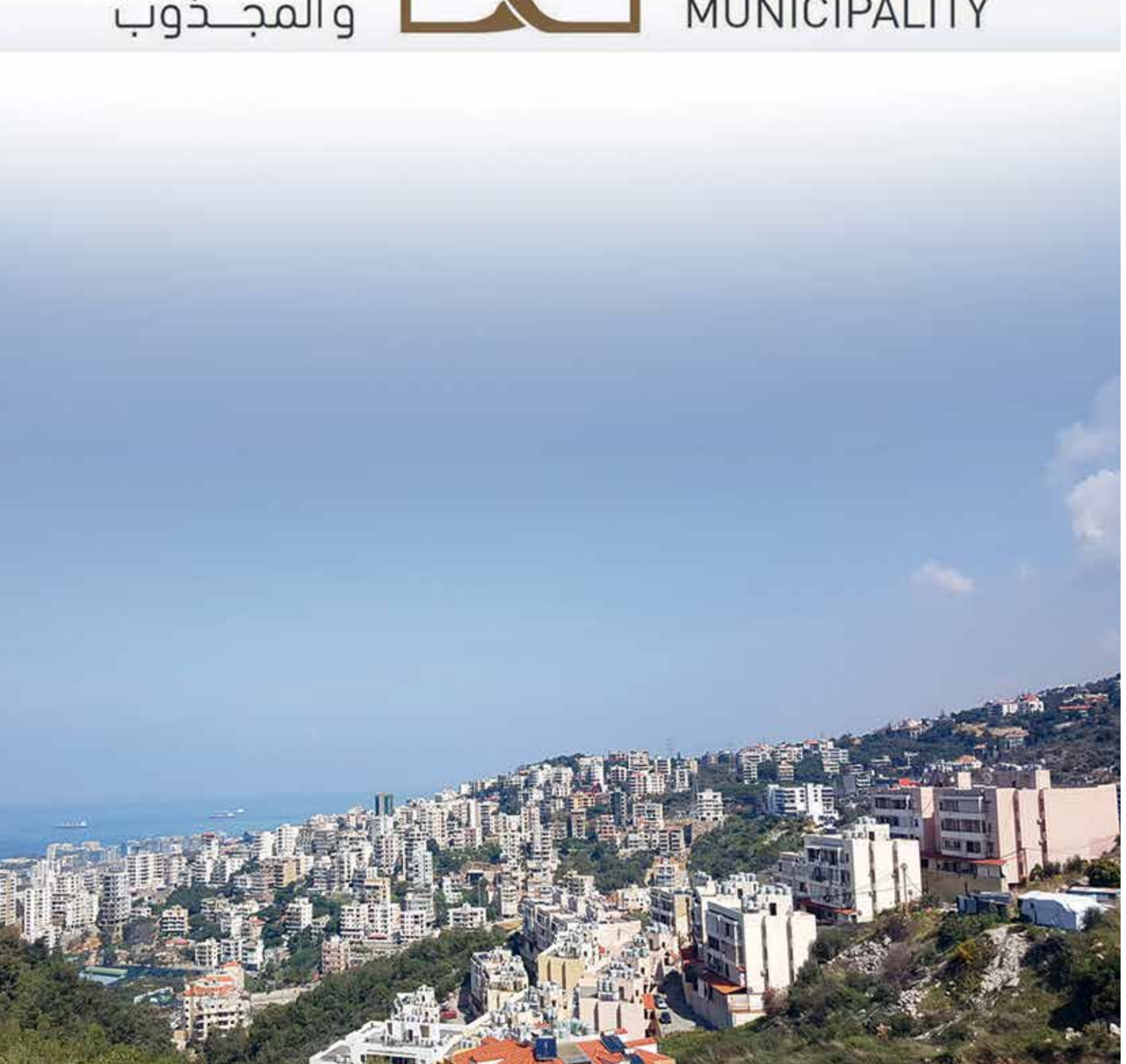

جميع الأفعال التي تحددها الاتفاقية، القدرة المؤسسية التي تعيق الموجبات القانونية أو الفنية أو التنفيذية المحدودة التطبيق الوطني الفعال، والتوعية وإعطاء الأولوية، ففي بعض المناطق، لا ينظر إلى الإرهاب النووي على أنه تهديد مباشر، مما يؤدي إلى خفض أولوية التصديق على الاتفاقية وإنفاذها، اضافة الى تحديات التنسيق، اذ تؤدي الاختلافات في التقاليد القانونية والأطر الإدارية إلى تعقيد توحيد القوانين الوطنية مع التزامات المعاهدة. ولمعالجة هذه التحديات، يجب توافر الدعم المستهدف والمساعدة الفنية، والإرادة السياسية المستمرة.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

وعن كيفية مواجهة الإرهاب النووي، يشرح العميد الديك أن البحث تطرق الى هذه النقطة الجوهرية، وخلص الى ضرورة "التعاون الدولي والإقليمي القوي"، اذ تشجع الاتفاقية الدول على التعاون في التحقيقات وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات، كما يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي وآسيا، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، أن تلعب أدوارا محورية في تعزيز التنفيذ المنسق وتبادل أفضل الممارسات. وعلى المستوى العالمي، يعزز التعاون مع مؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) والإنتربول، ثقافة الأمن النووي، كما يساهم التدريب المشترك في تعزيز الثقة والجهوزية عبر الحدود. وفي النهاية، فإن الالتزام الجماعي بمبادئ الاتفاقية لا يحد من تهديد الإرهاب النووي فحسب، بل يعزز أيضا الهدف الأوسع المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (ICSANT)

يتناول البحث اتفاقية ICSANT، وقد سألنا العميد الديك عن معناها وأهميتها لا سيما في بحثه، فقال: "الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي، وتختصر بـ ICSANT. تشكل هذه الاتفاقية عنصرا حاسما في الإطار القانوني العالمي المصمم لمواجهة تحدي الإرهاب النووي. ومن خلال إرساء التزامات واضحة على الدول لتجريم أعمال الإرهاب النووي وملاحقة الجناة أو تسليمهم، والتعاون دوليا في التحقيقات والإجراءات القضائية، تسد الاتفاقية ثغرة حيوية في منظومة الأمن الدولي. لا تكتفي بأن تكمل صكوكا رئيسية أخرى مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 والإطار الإداري للأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل تضمن أيضا امتداد مكافحة الإرهاب النووي لما وراء الحدود الوطنية لتدخل ضمن التزام قانوني ملزم ومشترك بين الأمم".

> **هناك احتمال "مرعب" يتمثل في قيام الإرهابيين بتركيب أجهزة نووية مرتجلة أو قنابل قذرة**

وتابع: "رغم ذلك، لم يتحقق البعد الكامل للاتفاقية بعد. فرغم الدعم الواسع، فإن عالمية المعاهدة وتطبيقها يصطدمان بتحديات سياسية وقانونية ومؤسساتية، إذ لم تصادق بعض الدول على الاتفاقية بسبب مخاوف تتعلق بالسيادة أو تداخل الالتزامات المعاهداتية، بينما تعاني دول أخرى من نقص في القدرات التقنية والتشريعية المطلوبة للإنفاذ الفعال. وتخلق هذه الفجوات نقاط ضعف في سلسلة الأمن العالمي، حيث تعتمد قوة نظام الأمن النووي الدولي على المشاركة الجماعية والموحدة لجميع الدول. وبدون التنفيذ الشامل، قد تصبح نقطة ضعف دولة واحدة فقط منفذا يستغله الفاعلون ذوو النوايا الخبيثة".

وختم: "تبرز هذه الاتفاقية كإحدى الركائز الأساسية في المنظومة القانونية الدولية، إلا أن فعاليتها تبقى مرهونة بانضمام أكبر عدد ممكن من الدول إليها، وبالتزامها العملي بتطبيق أحكامها وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات. وفي ظل تعاظم المخاطر العالمية، تبقى الحقيقة الأبرز أن أمن العالم لا يتجاوز قوة أضعف حلقاته. من هنا، فإن ترسيخ ثقافة عالمية قائمة على المسؤولية المشتركة والثقة والتعاون ليس خيارا سياسيا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان ألا يتحول شبح الإرهاب النووي من تهديد محتمل إلى واقع كارثي".

في الخلاصة، وبحسب البحث، يشكل الإرهاب النووي أحد أشد الأخطار الأمنية وأكثرها تعقيدا، وأبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث. إن الإمكانات الكارثية الناجمة عن مثل هذا العمل، سواء من حيث المعاناة الإنسانية الفورية أو عدم الاستقرار العالمي طويل الأمد، تجعل من منعه ليس مجرد أولوية وطنية بل مسؤولية عالمية. ومع استمرار التقدم التكنولوجي في خفض العوائق أمام الوصول إلى هذه المواد، وفي ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، لا يمكن استبعاد احتمال استحواذ جهات غير حكومية على مواد نووية أو مشعة. وفي هذا السياق، لم يسبق أن كانت التزامات المجتمع الدولي بأطر قانونية وتقنية وتعاونية قوية أكثر أهمية مما هي عليه اليوم.

واعتبر العميد الديك في كلمة أخيرة مستوحاة من البحث: "في عالم تتسارع فيه التهديدات وتتطور فيه التكنولوجيا بوتيرة غير مسبوقة، لم يعد الأمن النووي قضية تخص الدول المالكة للقدرات النووية فحسب، بل أصبح مسؤولية دولية مشتركة. ويؤكد الخبراء أن مواجهة خطر الإرهاب النووي تتطلب أكثر من الاتفاقيات والمعاهدات، إذ تعتمد في الدرجة الأولى على الإرادة السياسية، والتعاون الدولي الفعال، والتحديث المستمر لإجراءات الأمن لمواكبة التهديدات المستجدة".